أمريكا تلتزم بتوطين 100 ألف لاجئ

سول وواشنطن تجريان أولى خطوات اتفاقهما حول الطاقة النووية

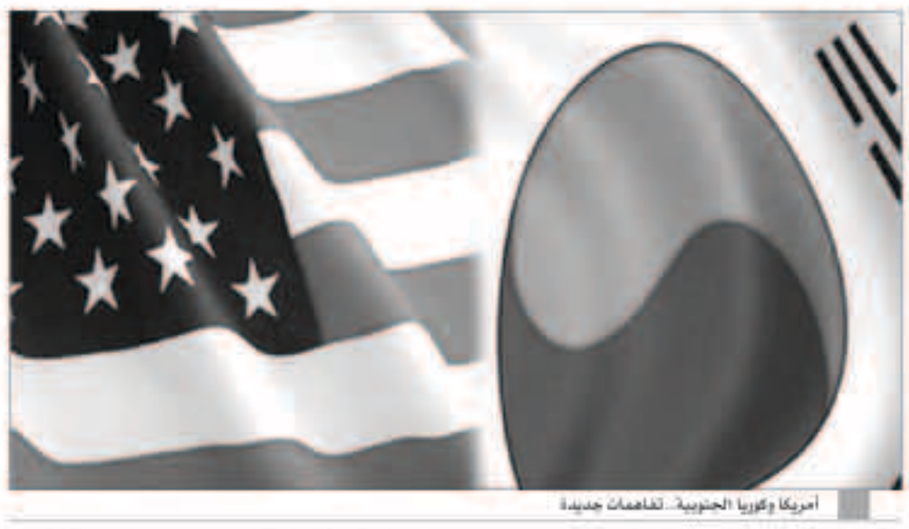
أمريكا وكوريا الجنوبية.. تفاهمات جديدة

اتخذت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية أمس، أولى خطواتهما لتنفيذ اتفاق طاقة نووية يفتح الطريق أمام سول لتطوير تكنولوجيات أساسية، وضمان إمداد آمن من الوقود النووي.

وبعد أكثر من 4 أعوام من المفاوضات، توصل الجانبان لاتفاق في إبريل (نيسان) العام الماضي، لمراجعة اتفاق التعاون النووي الذي يعود لعام 1974 بينهما، ليعكس وضع كوريا الجنوبية المتنامي في صناعة الطاقة النووية على المستوى العالمي.

وأفادت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية للأنباء أمس الخميس، بأن الاتفاق الجديد يفتح الباب أمام كوريا الجنوبية لإجراء البحث العلمي بشأن تكنولوجيا وليدة تعرف باسم «إعادة المعالجة»، وانتاج اليورانيوم منخفض التخصيب بموافقة الولايات المتحدة.

كما يدعو الاتفاق لتشكيل لجنة ثنائية رفيعة المستوى لبحث هذه المسائل وغيرها من الأمور المتعلقة بالتعاون في مجال الطاقة النووية.

وعقدت اللجنة الثنائية رفيعة المستوى اجتماعها الأول اليوم الخميس في سول، حيث ترأسها النائب الثاني لوزير الخارجية الكوري الجنوبي تشو تاي يول، ونائبة وزير الطاقة الأمريكي إليزابيث شيروود راندال.

من جانب آخر أكدت السفارة الأمريكية لدى الأردن، التزام الولايات المتحدة بزيادة اعداد اللاجئين «من جميع أنحاء العالم» ضمن برنامج إعادة التوطين على اراضيها، وصولا إلى 100 الف لاجئ، بحلول نهاية السنة المالية 2017، وبزيادة قدرها اكثر من 40 % منذ السنة المالية 2015. وفقا لما ذكرته صحيفة «الغد» الأردنية.

جاء ذلك، في رد متحدث باسم السفارة، على سؤال لصحيفة «الغد» حول عدد اللاجئين السوريين، المتوقع ان يشملهم برنامج إعادة التوطين بالولايات المتحدة، العام المقبل، حيث اشار إلى التزام بلاده بإعادة توطين «10 آلاف على الأقل من اللاجئين السوريين بحلول نهاية السنة المالية 2016»، والتي تنتهي في 30 سبتمبر المقبل.

وعن عمليات الفحص الأمني لهؤلاء اللاجئين السوريين، ضمن العملية المستعجلة، لإعادة التوطين، والتي ستنتهي عملية اختيارهم بحلول اواخر الشهر الجاري، اشار ذات المتحدث إلى ان «السرعة في اتمام عمليات الاختيار، لن تختصر اياً من جوانب العملية، بما في ذلك الفحص الأمني المتين».

وأوضح ان «اللاجئين هم الفئة التي تمر بأكثر فحص أمني دقيق، من بين فئات المسافرين الآخرين إلى الولايات المتحدة»، وزاد ان جميع المتقدمين «سيكونون خاضعين لنفس الشروط الأمنية الصارمة، التي تطبق على جميع المتقدمين لإعادة التوطين، وستبقى كل الإجراءات الضرورية الأخرى دون تغيير».

وحول أعداد اللاجئين السوريين، الذين تمت مقابلتهم في الأردن، منذ فبراير (شباط) الماضي، اكتفى المتحدث بالقول إن موظفين إضافيين من الولايات المتحدة «يجرون ويدعمون مقابلات لـ10 آلاف لاجئ سوري، من أصحاب الطلبات، وهم محولون من قبل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين».

واضاف ان «هذه العملية تسير وفقا للجدول الزمني لاستكمال المقابلات بحلول نهاية الشهر الجاري».

وقال إنه «في حين أن هذا الاستعجال، وغيره من الجهود، سيقلل من الوقت الكلي لإنجاز معاملات الأسر الفردية، فإن متوسط الوقت اللازم لتجهيز معاملات اللاجئين، من جميع انحاء العالم، لا تزال من 18 إلى 24 شهراً».

يشار إلى أن هذه العملية المستعجلة للتعامل مع 10 آلاف لاجئ سوري، سيتم توطينهم بالولايات المتحدة، تأتي بعيد توجيهات أصدرها الرئيس الأمريكي باراك أوباما، يصل هؤلاء إلى بلاده قبل انتهاء العام المالي 2016، في وقت تلقى هذه العملية انتقادات من قبل أعضاء في الحزب الجمهوري، بحجة أن فترة الفحص والتدقيق الأمني، قصيرة جدا، وغير كافية للتأكد من أهلية هؤلاء اللاجئين لدخول أمريكا، وخوفا من أن يكون هناك «إرهابيون مندسون بينهم».

يذكر أن معظم اللاجئين السوريين، ضمن هذا البرنامج سيأتون من الأردن، ولهذا الغرض تم إنشاء مركز مؤقت في عمان، زارته صحيفة «الغد» الأسبوع الماضي، لإنجاز هذه المهمة في وقت قياسي. وقد غادرت أسرتان سوريتان ضمن هذا البرنامج، الأردن إلى الولايات المتحدة حتى الآن، على أن تزداد أعداد هذه الأسر المغادرة يومياً، بحسب دبلوماسيين.

أدينوا بمهاجمة سفينة للترفيه

أحكام بالسجن على قراصنة صوماليين بفرنسا

قراصنة صوماليون

أصدرت محكمة الجنايات في باريس، أمس الأول، عقوبات بالسجن لمدد تتراوح بين 6 أعوام و15 عاما على قراصنة صوماليين أدينوا بمهاجمة سفينة للترفيه يملكها زوجان فرنسيان في خليج عدن في 2011.

وطلبت الدعية العامة عقوبات تتراوح بين 16 و22 عاما على «رجال توحدهم إرادة» النهب. وقد طلبت «منعهم من البقاء في الأراضي الفرنسية نهائيا». لكن الدفاع اعتبر هذا الطلب «عبثياً، إذ أن فرنسا لا تبعد أحدا إلى الصومال».

وأدين المتهمون الـ7 بخطف السفينة مما أدى إلى موت أشخاص، وباحتجاز أشخاص والسرقة في إطار عصابة منظمة، لكن ليس بالاشتراك في عصابة أشرار وهذا ما يفسر الفارق بين طلب الادعاء والعقوبات.

وتلقت عائلة الضحية كريستيان كولومبو، النبأ بالبكاء، بينما بدا على عدد من المتهمين بعض الارتياح وبينهم الشاب فرحان ابشير محمد، الذي كان قاصرا عند وقوع العملية وأصيب بانقصام الشخصية في السجن. وقد صدر عليه الحكم الأخف.

أما أقسى حكمين فقد صدرا على فرحان عبد السلام حسن وأحمد عقيد عبد الله اللذين اعتبرا أنهما «قاما بالتجنيد».

وقال محامي عبد الله، أوغستان دولون «لم نعرف سبب الفارق الكبير في العقوبات ولا دوافع المحكمة. 15 عاما حكم قاس جدا».

وفي ختام المرافعات، طلب القراصنة مجدداً «الصفح» عن مأساة تطاردهم «كل يوم» على حد قولهم.

وكان هؤلاء القراصنة هاجموا في 2011 كريستيان كولومبو المرض السابق في البحرية وزوجته ايفلين، اللذين كانا يقومان منذ 2008 برحلة حول العالم على متن سفينتهما.

ورأت ايفلين كولومبو جثة زوجها تلقى في البحر. وقد تم احتجازها 48 ساعة قبل أن تحررها قوة إسبانية قامت بقتل زعيمي القراصنة.

وكانت عمليات القرصنة الصومالية في 2011 في أوجها. وقد أحصى مكتب البحرية الدولي 237 هجوما في تلك السنة وفديات بلغت قيمتها الإجمالية مليوني دولار للسفينة الواحدة.

آلياتها تتوغل جنوب القطاع وتشرع بأعمال تجريف

إسرائيل توافق على بناء وحدات استيطانية جديدة في الضفة الغربية

دبابة إسرائيلية في القطاع

وافقت الحكومة الإسرائيلية أمس، على خطط لبناء أكثر من 200 وحدة سكنية في مستوطنات معزولة في الضفة الغربية المحتلة، حسبما أعلنت منظمة «السلام الآن» المناهضة للاستيطان.

وأعلنت المتحدثة باسم المنظمة، حقيت أوفران، لوكالة فرانس برس، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ووزير الدفاع موشيه يعالون، طلبا من الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية الموافقة على خطط لبناء 229 وحدة سكنية جديدة على الأقل في عدة مستوطنات معزولة في الضفة الغربية المحتلة.

وكانت توغلت عدة آليات عسكرية إسرائيلية صباح أمس، شرق محافظة رفح، جنوب قطاع غزة.

وذكرت وكالة «معا» الفلسطينية، أن أربع جرافات عسكرية ضخمة توغلت عشرات الأمتار انطلاقاً من بوابة المطبق العسكرية، وشرعت بأعمال تسوية وتجريف بمحاذاة السياج الأمني.

وأكد شهود عيان تحليق طائرات الاستطلاع في المكان، دون تسجيل أي إطلاق نار.

وتنفذ قوات إسرائيلية منذ أكثر من عشرة أيام عمليات توغل يومية في تلك المنطقة.

أكدت مصرع 28 فرداً من جماعة أبو سياف

الفلبين: بيان «داعش» حول مقتل 100 جندي لا صحة له

خلال اشتباكات مع جماعة أبو سياف

مانيلا – «وكالات»: نفت الفلبين مزاعم تنظيم داعش أنه قتل عشرات من جنود الحكومة في كمائن قائلة إنها «محض دعاية» ولا يوجد أي دليل يربط بشكل مباشر بين المتمردين المسلمين في جنوب البلاد والتنظيم المتشدد.

وأعلنت الفلبين عن مقتل 46 شخصاً في معارك جرت هذا الأسبوع بين قوات الجيش ومتمردين من جماعة ابو سياف في جزيرة باسيلان، واستمر القتال أمس الخميس لليوم السادس.

وقال موقع سايت الذي يتابع أنشطة المنظمات الإسلامية المتشددة على الإنترنت ويتخذ من الولايات المتحدة مقراً، إن داعش أعلنت مسؤوليته عن قتل 100 جندي فلبيني وإنه نسف سبع شاحنات كانت تقلهم.

وقال المتحدث باسم الجيش الفلبيني الجنرال رستيتو باديا إن هذا محض دعاية وإن البيان الذي نشره التنظيم به «العديد من الثغرات والمغالطات».

وأضاف باديا «فقدنا 18 جندياً لكننا قتلنا 28 فرداً من ابو سياف منذ بدء القتال يوم السبت. قواتنا مستمرة في ملاحقتهم ولن نتوقف إلى أن نحقق نصراً حاسماً».

وكانت جماعة أبو سياف الصغيرة العنيفة التي تقوم بعمليات إحراق وخطف وذبح وتفجير نشرت تسجيلات صوتية على وسائل التواصل الاجتماعي تعلن فيها الولاء لمتشددي داعش في العراق وسوريا.

واجتذبت الجماعة مقاتلين أجانب من جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جنوب الفلبين المضطرب الذي تعيش فيه الأقلية المسلمة وعدد من الجماعات المسلمة المتمردة في الدولة التي تسكنها غالبية مسيحية.

لكن المتحدث باسم الجيش الفلبيني صرح بأنه لا توجد أدلة بعد على صلة داعش بأبو سياف.

وقال باديا «لا زلنا نبحث عن دليل على وجود صلة. على حد علمنا وطبقا لتقييماتنا لا توجد علاقة مباشرة».

ينهي ملاحقات مرتبطة بفضيحة تنصت هاتفي

مظاهرات في مقدونيا ضد إصدار الحكومة عفواً عن مسؤولين سياسيين

متظاهرون في مقدونيا

شارك آلاف الأشخاص مساء أمس الأول، في سكوبيي، في تظاهرات تخللتها صدامات مع الشرطة، احتجاجاً على عفو أصدره الرئيس المقدوني جورج إيفانوف على مسؤولين سياسيين في قرار يغرق هذا البلد في أزمة سياسية.

وهذا العفو ينهي عملياً ملاحقات مرتبطة بفضيحة عمليات تنصت هاتفي على آلاف الأشخاص نسبت إلى السلطات. وقد دفع أوروبا والولايات المتحدة إلى توجيه تحذيرات إلى مقدونيا.

وذكرت صحافيون من وكالة فرانس برس، أن العفو أثار غضب معارضين في سكوبيي، رددوا هتافات «استقالة الآن!» و«السجن للمجرمين» و «لا عدالة لا سلام».

وأفادت وسائل الإعلام أن عدد المحتجين بلغ آلافا في شوارع المدينة التي سادها توتر شديد ليلا. وجرت مواجهات متفرقة بينما كسر زجاج مكاتب مرتبطة بالرئاسة وأحرقت مفروشات فيه.

وقال ناطق باسم الشرطة توني اتغيلوفسكي، لفرانس برس، إنه تم توقيف 12 شخصا وتحدث عن إصابة صحافي واحد بجروح، بدون أن يحدد مدى خطورتها.

وكان إيفانوف، رأى أن إصدار العفو هو الوسيلة الوحيدة للخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه الوضع في البلاد منذ عامين و«أنهى الاجراءات القضائية ضد المسؤولين في الحكومة والمعارضة». وكانت هذه القضية فتحت في نهاية 2015 وتتعلق بعمليات تنصت على سياسيين ورجال دين وصحافيين.

وقال المفوض الأوروبي لتوسيع الاتحاد يوهانس هان، إن «هذا العفو لا يتطابق مع مفهومي لدولة القانون»، بينما رأى السفير الأمريكي في سكوبيي، أن «عفوا عاما بدون احترام الإجراءات يحمي السياسيين الفاسدين وشراءهم».

مالي: «أنصار الدين» تتبنى هجوماً إرهابياً في مدينة بوني

تبنت جماعة أنصار الدين الإرهابية في اتصال هاتفي مع وكالة الأخبار الموريتانية، الهجوم الذي شنه مسلحون في مدينة بوني وسط مالي أمس الأول، وانتهى بمقتل أحد المهاجمين وتوقيف 5 آخرين، كما أعلنت مصادر عسكرية وأمنية.

وكانت مصادر عسكرية وأمنية مالية، ذكرت أمس الأربعاء أن الجيش المالي صد هجوما شنه جهاديون أسفر عن مقتل احدهم واعتقال 5 آخرين.

وفي اتصال مع وكالة فرانس برس، نسب ضابط الهجوم إلى «إرهابيي جبهة تحرير ماسينا»، الجماعة المتمركزة في وسط مالي ويقودها الداعية المالي المتطرف أمادو كوفا، وهي متحالفة مع جماعة أنصار الدين الجهادية، وتتبنى الجماعتان هجمات باستمرار في وسط وشمال مالي.

ومن جهة أخرى، نقلت وكالة الأخبار الموريتانية عن متحدث باسم الجماعة قال إنه يدعى عبد الرحمن الأنصاري، أن «الهجوم بدأ الساعة الثالثة فجراً (بالتوقيت المحلي)، واستمر لمدة ساعة قتل خلالها 5 جنود ماليين، وأصيب آخرون بجراح قبل أن ينسحب المهاجمون».

وأضاف أن «الجماعة ستواصل هجومها على القوات المالية في منطقة أزواد، وكذلك القوات الفرنسية وقوات الأمم المتحدة في مالي»، ووصفها «بالقوات الصليبية المحتلة».